ملامح من العلاقات العراقية – الجزائرية
١٩٦٨ – ١٩٧٨

د. قيس فاضل محمد
معهد إعداد المعلمين
نينوى

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/١٢/٢٥ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/٣/٦

ملخص البحث:

أتسمت العلاقات بين العراق والجزائر (١٩٦٨ – ١٩٧٨) بأنها كانت جيدة، ووصل التقارب بين البلدين إلى أحسن ما يكون عليه ذلك التقارب، والسمة البارزة هي مساندة بعضهم البعض في قضاياهم السياسية والاقتصادية من خلال تبادل الزيارات المستمرة بين وفود البلدين والمواقف المؤيدة تجاه الأحداث بعضها البعض والدعم المعنوي والمادي الذي قدمه العراق للجزائر. فضلاً عن ذلك كان موقف البلدين العراقي والجزائري واضحاً من خلال مساندتهم للقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، ورفضهما لقرارات مجلس الأمن الصادرة بحقهم، كما جاءت ردود الأفعال الرافضة أيضاً للبلدين موحدة من خلال تطبيع العلاقات المصرية – الاسرائيلية وتوقيعهم على اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨.

Insights from the Iraqi – Algerian Relations

Dr. Qais Fathel Mohammed
Teacher's Training Institute
Nineveh

Abstract:

The relations between Iraq and Algeria were very good during the period 1968-1978 Even they become the best when they support each other in their political and economical issues. And this appeared form their mutual constant thy visits of their delegations. And also their attitudes toward the Arabic affairs, Specially the Palestine issue and refusing the UN resolutions which were against the Arab affair and Palestine case. This was very clear from their reaction. When they refused the Israeli – Egyptian relations when the two countries signed the camp – Devid agreement in 1978.

نبذة تاريخية للبلدين

شهد عام ١٩٦٢ في الجزائر الكثير من التطورات السياسية من خلال حصولها على استقلالها من قبل الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ – ١٩٦٢)[١]، بعد أن اضطرت فرنسا على توقيع معاهدة إيفيان[٢]. وخلال المدة من العشرين الى الخامس والعشرين من تموز ١٩٦٢، جرى انتخاب الجمعية التأسيسية وأعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وأنتخب أحمد بن بلة رئيساً لها[٣].

إلا أن التغييرات جاءت في الجزائر في التاسع عشر من حزيران ١٩٦٥، حينما حدث انقلاب في الجزائر قامت بها قوات من الجيش الجزائري بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون، وأعلن رسمياً عن تنحية الرئيس احمد بن بلة، وتأليف مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد هواري بومدين (١٩٦٥ – ١٩٧٨م) في العاشر من تموز ١٩٦٥ وعلى أثرها تشكلت حكومة جديدة ، إذ احتفظ بومدين برئاسة الوزراء فضلاً عن منصب وزير الدفاع[٤].

أما في العراق، وفي صباح يوم السابع عشر من تموز ١٩٦٨ استطاع بعض العسكريين المتنفذين في حكومة الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦–١٩٦٨م)، القيام بانقلاب عسكري وتنحية الرئيس عارف عن السلطة، وفي الثلاثين من الشهر نفسه تم تشكيل (مجلس قيادة الثورة)، الذي أصبح السلطة السياسية في البلاد الذي أنتخب بالإجماع من قبل المجلس احمد حسن البكر (١٩٦٨–١٩٧٨) رئيساً للبلاد[٥].

بعد ستة أيام من الانقلاب في العراق، كادت أن تتأزم العلاقة بين العراق والجزائر، حينما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان أصدرته في الثالث والعشرين من تموز ١٩٦٨م، عن مسؤوليتها باختطاف الطائرة (الإسرائيلية) بوينغ ٧٠٧ وأرغمتها على الهبوط في الجزائر[٦]. ومن خلال تلك الحادثة تحرك العراق على اثرها عندما أقام دعوة قضائية لدى الجزائر لإبقاء الحجز على الطائرة (الإسرائيلية) وهذا ما صرح به وزير خارجية العراق عبد الكريم الشيخلي في مؤتمره الصحفي الذي عقده في التاسع من آب ومما قال فيه: "أن طلب الحكومة العراقية قد أبلغ رسمياً الى حكومة الجزائر الديمقراطية الشعبية وذلك لوضع الحجز على الطائرة الإسرائيلية لقاء احتجاز الطائرة العراقية التي فر بها الضابط العراقي منير روفا بها إلى إسرائيل"[٧] وبينما كانت الآمال معقودة لدى العراق الى ما سيؤول إليه التحقيق، إلا أن الجزائر أفرجت عن الطائرة، عندما أصدرت بياناً جاء فيه: "أن الضغوط ومحاولات الاستفزاز التي وجهت إلى الجزائر للانحراف بالتحقيق عن مجراه لم تمنع السلطات الجزائرية من اجراء التحقيق حتى نهايته وأن الجزائر سلكت في هذا الحادث مسلكاً يتفق مع سيادتها ومبادئ الأخلاق الدولية والإنسانية"[٨].

على الرغم من تلك الحادثة، الا أن تبادل الزيارات والرسائل بين البلدين استمر من خلال رسالة الرئيس الجزائري هواري بومدين الى الحكومة العراقية نقلها السفير الجزائري في العراق احمد توفيق المدني في تشرين الأول ١٩٦٨: والتي "اعرب فيها عن تقديره لمواقف الحكومة العراقية والشعب العراقي ومناصرته لقضايا الأمة العربية"[٩].

ثم أعقبت تلك الرسالة بأيام قليلة زيارة الوفد العراقي الى الجزائر برئاسة صالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضوية كل من أحمد عبد الستار وزير التربية والتعليم وعبد الحسين جمالي مدير عام الدائرة العربية بوزارة الخارجية العراقية، وجاءت تلك الزيارة بمناسبة احتفالات الجزائر بالذكرى الرابع عشر لاندلاع الثورة فيها، حينها استقبل الوفد العراقي من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين[١٠].

وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه زار العراق رئيس وفد حزب جبهة التحرير الوطني محمد الشريف مساعدية، إذ كان في استقبالهم صالح مهدي عماش نائب الرئيس العراقي ووزير الداخلية[١١].

عملية تأميم النفط وموقف البلدين منها

أكتشف النفط في الجزائر عام ١٩٥٦ ، من قبل الشركات الفرنسية[١٢] وعند استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، من قبل الاحتلال الفرنسي، حافظت فرنسا على الحقوق الممنوحة للشركات الاستثمارية والتي كانت أغلبها شركات فرنسية[١٣]. وبعد أنقلاب التاسع عشر من حزيران ١٩٦٥ في الجزائر، شهدت العلاقات مع الشركات النفطية – الجزائرية تطوراً ملحوظاً تمثل في توقيع اتفاقية جديدة في التاسع والعشرين من تموز ١٩٦٥، والذي نصت فيها على الغاء نظام الامتيازات القديمة وابدله بنظام تعاوني، كما تم الاتفاق على انشاء شركة (سوناطراك) الوطنية وأعطي لها صلاحية دفع التعويضات لاستعادة الامتيازات القديمة[١٤] وبهذا أصبح كل ما يتعلق بالمحروقات في الجزائر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من صلاحيات شركة (سوناطراك) ولتعزيز دورها، قامت الحكومة الجزائرية بجعلها عام ١٩٦٦م الشركة الوطنية للعمل في التنقيب وانتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات[١٥]. بعد ذلك استطاعت الحكومة الجزائرية أن تؤمم خمس شركات نفطية في السادس عشر من حزيران ١٩٧٠[١٦]، ثم استولت في آذار ١٩٧١ على النفط الخام لشركات النفط الأعضاء في مجموعة (آراب آتي) التي تملكها الحكومة الفرنسية التي تعمل في الجزائر والتي اصرت على عدم دفع الضرائب المستحقة عليها للحكومة الجزائرية[١٧].

أما الموقف العراقي من خطوات التأميم الجزائري، فقد جاءت متابعة ومؤيدة لتلك الخطوات ومساندة لها، وخاصة عندما وقع الرئيس الجزائري هواري بومدين مراسيم تحدد فيها نشاط الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر[١٨]، ومن أولى هذه الخطوات، هي إرسال الرئيس العراقي

احمد حسن البكر مبعوثه سعدون غيدان وزير المواصلات الى الجزائر حاملاً رسالة إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين حول الموقف إزاء الشركات ومناصرته له في حقوقه القومية[١٩]. فضلاً عن ذلك التقى وزير النفط العراقي سعدون حمادي بوزيري النفط الجزائري والليبي في الجزائر من أيار ١٩٧٠، وأكدوا على ضرورة قيام جبهة نفطية موحدة لمواجهة الضغوط التي تمارسها الشركات الأجنبية، وجاء البيان بقولهم: "أتفق وزراء النفط الثلاث على أنشاء صندوق خاص للتعاون بين أقطارهم ومساندة أية حكومة من الحكومات الثلاث التي تتأثر جراء مواجهتها للشركات الأجنبية والقيام بمشروعات مشتركة بين الاقطار تقوم على الأسس الاقتصادية في مجال الصناعة البترولية"[٢٠].

استمرت الزيارة بين البلدين لتبادل وجهات النظر، حيث زار الوفد الجزائري العراق في حزيران ١٩٧٠، برئاسة قائد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة ومسؤول جبهة التحرير الجزائرية الذي كان في استقبالهم شبلي العيسمي (الأمين العام للحزب في العراق) ومن الحوارات التي طرحت في لقاءاتهم هو تعزيز موقف البلدين من شركات النفط[٢١].

وفي الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٧١، زار العراق شريف بلقاسم وزير الدولة الجزائرية مبعوث الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي حمل رسالة الى الرئيس العراقي احمد حسن البكر، تناولت في محتواها المستجدات التي تتعلق بالقضايا النفطية[٢٢].

وتعزيزاً للموقف العراقي، وعلى أثر تلك الزيارة، صرح وزير النفط العراقي سعدون حمادي قائلاً: "تؤيد تأييداً كاملاً موقف الجزائر الشرعي إزاء شركات النفط الأجنبية للحصول على حقوقها كاملة غير منقوصة"[٢٣].

فضلاً عن ذلك استقبل الرئيس الجزائري هواري بومدين المبعوث العراقي الخاص للرئيس العراقي احمد حسن البكر رشيد الرفاعي وزير الدولة، وصرح الرفاعي بعد مقابلة الرئيس الجزائري قائلاً: "إن وجهات النظر العراقية الجزائرية حول مختلف القضايا العربية كانت متفقة، ووقوف العراق وتضامنه مع الجزائر حول حقوقها الشرعية في المحادثات التي تجريها مع الشركات العالمية"[٢٤].

ونتيجة لموقف العراق من عملية التأميم في الجزائر، اثمرت عنها بالموافقة لاستثمار شركة النفط الوطنية الجزائرية (سوناطراك) في حقل الرميلة النفطي في العراق، وكانت هذه المحادثات مكملة للاتفاقيات التي وقعت بين العراق والجزائر منذ عام ١٩٦٨ والتي كانت ترمي من خلالها تبادل الخبرات في ميدان انتاج وتسويق النفط[٢٥].

وفي العاشر من أيار ١٩٧١، وبدعوة من الحكومة العراقية عقدت في بغداد مباحثات اقتصادية بين العراق والجزائر، اسفرت عن توقيع بروتوكول التعاون في المجال الاقتصادي

والتجاري، حينها وقع عن العراق اكرم ياملكي وكيل وزير الاقتصاد وعن الوفد الجزائري منـــامي عبد العزيز الأمين العام لوزارة التجارة[٢٦].

أستمرت العلاقة بين البلدين بخطىً ثابتة ، عندما أعلنت الحكومة العراقية في واحد حزيران ١٩٧٢، عن تأميم النفط العراقي من خلال قرار رقم (٦٩) والقاضي بتأميم شركة نفط العراق[٢٧]. جاء الرد الجزائري قبل إعلان الحكومة العراقية عن قرارها،عندما توجه في الثامن والعشرين مـــن مايس ١٩٧٢ إلى الجزائر طه ياسين رمضان وزير المواصلات حاملاً رسالة الـــرئيس العراقـــي احمد حسن البكر إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين للتباحث معه سبل تطوير علاقات التعاون، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري بقوله: "ستقف الجزائر الى الجانب العراقي في قضيته النفطية"[٢٨].

كانت الجزائر مساندة للعراق في قراره من التأميم، فبعد شهر من ذلك القرار وبدعوة مـــن الرئيس الجزائري هواري بومدين، غادر العراق وفد برئاسة احمد عبد الســـتار الجـــواري وزيـــر التربية، حمل معه رسالة الرئيس العراقي احمد حسن البكر مهنئا فيها الشعب الجزائـــري بمناســـبة الذكرى العاشرة لاستقلال الجزائر، وبهذه المناسبة القى الرئيس الجزائري خطابه: "أشاد فيه بموقف العراق من التأميم ومساندته للشعب العراقي"[٢٩].

الموقف العراقي والجزائري من القضية الفلسطينية:

مثلت القضية الفلسطينية للبلدين العراق والجزائـــر قضـــية مصـــيرية وأولا لهـــا أهميـــة خاصة[٣٠].

١ـ الخلاف الأردني – الفلسطيني ١٩٧٠م:

إن مجريات الأحداث التي وقعت في الأردن خلال عام (شباط – أيلول) ١٩٧٠، أدت إلـــى حدوث أزمة حادة ومواجهات مسلحة وخطيرة بين الحكومة الأردنية من جهة والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى التي كانت على شكل منظمات، وتتخذ أغلب المدن الأردنية مقراً لتواجدها ووصـــل الأمر الى فرض سيطرتها على هذه المدن إلى جانب امتلاك المنظمات الفلسطينية قوات مسلحة[٣١]، وبالمقابل أحست الحكومة الأردنية بخطورة الموقف الفلسطيني مما أدى إلى السيطرة عليها من قبل الجيش الأردني، وخاصة المواقع لمدينة عمان، كما أعلنت حضراً علـــى حمـــل الأســـلحة ومنـــع المظاهرات وإحالة المخالفين للقضاء[٣٢].

شعرت المقاومة الفلسطينية بأن تلك الإجراءات هي بمثابة إعـــلان حـــرب علـــى منظمـــة التحرير الفلسطينية ونية الملك حسين بتصفيتها، مما أدى إلـــى حـــدوث صـــدامات مســـلحة بـــين الطرفين،وكانت هذه البداية للنزاع العلني بين الأردن والمنظمات الفلسطينية، ونتيجة لتلك الاحـــداث عقد اجتماع في الثامن عشر من شباط ١٩٧٠ بين الحكومة الأردنية وممثلي المنظمات الفدائية[٣٣].

الا أن خطورة الموقف لتلك الأزمة جاءت في الأول من أيلول عندما بثت اذاعة عمان بياناً صادراً عن الحكومة الأردنية يعلن فيها عن قيام عدد من المسلحين الفدائيين بمهاجمة موكب الملك حسين وإطلاق النار عليه إثناء ذهابه الى مطار عمان [٣٤]، فضلاً عن ذلك وبالمقابل قامت (الجبهة الشعبية الفلسطينية) التابعة لجورج حبش في الخامس من أيلول ١٩٧٠ بأكبر عملية فدائية على المستوى العالمي حين أختطف في يوم واحد ثلاث طائرات مدنية تنتمي لعدة شركات غربية وأجبرتها على الهبوط في مطارات الأردن دون استشارة السلطات الأردنية[٣٥]. والتي كانت لها انعكاسات سلبية في تأزم العلاقات بين الطرفين، أدت إلى حالة المواجهة المسلحة فيما بينهم، سقطت خلالها الآلاف من القتلى والجرحى بين صفوف المقاتلين، وقد تعددت التسميات حول ذلك الاقتتال العربي العربي، والذي كانت للتدخلات العربية والدولية سبباً في زيادة احتدام القتال بين الطرفين[٣٦].

أما موقف الحكومة العراقية والحكومة الجزائرية من تلك الأحداث، لم تكن بعيدة عنها مما أثارت قلق الحكومتين، ودفعت بهما لأيجاد حل فوري لتسوية هذه الأزمة، حينها طلب الرئيس العراقي احمد حسن البكر من الملك حسين ايقاف اعمال العنف فوراً، وقد استجاب الملك حسين للطلب العراقي، بعد أن أوفد مبعوثه الشخصي إلى الأردن حماد شهاب وزير الدفاع واجتمع بكل من الملك حسين ملك الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأسفر ذلك الأجتماع بتهدئة الأوضاع بين الطرفين[٣٧].

وفي اليوم الثاني عشر من حزيران ١٩٧٠، أوفد الرئيس العراقي مرة أخرى صالح مهدي عماش الى الأردن وفي اليوم نفسه أوفد الرئيس الجزائري هواري بومدين وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة حمل معه رسالتين الأولى الى الملك حسين والأخرى إلى ياسر عرفات حملت في طياتها الى تهدئة الأوضاع ووقف القتال وأعادة الاحوال الطبيعية في الأردن[٣٨].

أثمرت تلك الزيارة، بعقد اجتماع في الثاني عشر من حزيران حضره كل من رئيس الوزراء الأردني بهجت التهكوني وياسر عرفات وجورج حبش رئيس الجبهة الشعبية ونايف حواتمة زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وصالح مهدي عماش رئيس الوفد العراقي وعبد العزيز بوتفليقة رئيس الوفد الجزائري، وصدر عن هذا الاجتماع بياناً يدعو الطرفين إلى التعاون وضبط النفس وتأليف لجنة مشتركة من السلطات الأردنية والفلسطينيين ومهمتها السيطرة على الموقف ومنع آية أعمال او تصرفات استفزازية بجميع الوسائل التي تقتضيها الظروف[٣٩].

في ختام الاجتماع، استقبل الملك الأردني الحسين بن طلال الوفدين العراقي والجزائري، وبعد اللقاء اثنى على الوفدين ثم توجه برسالة إلى الإذاعة قال فيها: "أنه اطلع على نتائج الاجتماعات بين السلطات الأردنية والفلسطينيين بحضور المبعوثين العراقي والجزائري وأن الامور تسير وفق ما يرضينا جميعاً بعون الله"[٤٠].

وفي الرابع عشر من حزيران من العام نفسه، أصدرت الحكومة الجزائرية بياناً حول موقفها من التطورات الراهنة وأكد فيها : "أن الشخصية الفلسطينية قد أصبحت واقعاً سياسياً يفرض نفسه تلقائياً على العالم كله" ثم تطرق البيان أيضاً: "على الجزائر مساندة الثورة الفلسطينية وأن هذه المساعدة نابعة من التزامها بواجبها إزاء القضية الفلسطينية"(٤١).

فضلاً عن ذلك وجه الرئيس الجزائري هواري بومدين رسائل الى الملوك والرؤساء العرب دعا فيها الى العمل لأنقاذ الشعب الفلسطيني قال فيها: "أن الدول لن تستطيع البقاء واقفة دون مبالاة في الوقت الذي يقتل العرب بأيدي عربية وبأسلحة عربية... وأن الجزائر لتؤيد كل الخطوات التي تهدف الى تعزيز الكفاح العربي من أجل استرداد الأراضي المحتلة"(٤٢).

هكذا جاءت الخلافات السياسية بين العراق والجزائر من جهة والأردن من جهة أخرى، نتيجة للتطورات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية وخاصة أن الاتفاق الذي تم بين زعماء الدول العربية في قمة طرابلس (٢٠-٢٥) حزيران ١٩٧٠، فبعد شهر على انعقاد تلك القمة تنصلت منه كل من مصر والأردن، وذلك بموافقتهما على قرار (٢٤٢) ومشروع روجرز، بل وافقتا على مشروع روجز الثاني في الثالث والعشرين من تموز ١٩٧٠، والذي بموجبه يتم وقف اطلاق النار وأنهاء حرب الاستنزاف(٤٣).

بعد ذلك صرح الرئيس الجزائري هواري بومدين من خلال وسائل الأعلام باتهام الملك حسين ملك الأردن بتصفية القضية الفلسطينية وأنهائها(٤٤).

وعلى اثر الصراع الدائر والمستمر بين الحكومة الأردنية والفلسطينيين الذين رفضوا قرارات الامم المتحدة، شهدت تلك الفترة العديد من الزيارات بين العراق والجزائر، ففي تموز ١٩٧١ غادر الى الجزائر شبلي العيسمي (عضو قيادة العراق) والتقى مع قائد احمد مسؤول جهاز حزب الجبهة التحرير الوطني الجزائري بهدف تذليل الصعوبات والمشاكل التي تهم القضية الفلسطينية حينها صدر بيان "وشجبوا خلال لقاءاتهم مؤتمر طرابلس وذلك لعدم اتخاذهم أية قرارات عملية ضد نظام حسين في الأردن" وأكدو بقولهم "انه لم تعد هناك أي جدوى من عقد مثل هذه المؤتمرات"(٤٥).

وحول وجود القوات العراقية في الأردن، تأكد قول جريدة المجاهد الجزائرية بقولها: "أن رفض العراق للمشروع الأمريكي واستعداده لحماية الثورة الفلسطينية من مؤامرات التصفية لا يستبعد أن يطالب الملك حسين في القريب بأنسحاب القوات العراقية المرابطة في الأردن خوفاً من تدخلها الى جانب المقاومة"(٤٥).

بعد ذلك جاء انسحاب القوات العراقية من الأردن الذي أثر سلباً على الواقع الفلسطيني في الأردن، فعلى الرغم من عدم مشاركتها العسكرية إلى جانب المقاومة ضد الجيش الاردني، ألا أنها كانت تقف بكل إمكانياتها بتقديم المال والسلاح والغذاء والخدمات الطبية(٤٦).

ومع هذا فقد استمرت الحكومة العراقية بالوقوف الى جانب المقاومة الفلسطينية طيلة الأشهر التي اعقبت أحداث ايلول ١٩٧٠، ويتضح الموقف العراقي جلياً في الإحداث التي وقعت في الأردن في تموز ١٩٧١ وإخراج المقاومة من المدن الأردنية، حيث طالب العراق الأردن بإيقاف العمليات العسكرية ضد قوات الفدائيين وإنهاء حالة الاقتتال والتوتر(٤٧).

من خلال هذه الإحداث، اوفد الرئيس العراقي احمد حسن البكر في تموز ١٩٧١، كل من سعدون غيدان وزير الداخلية الى الجزائر(٤٨)ثم بعد ذلك أوفد عبد الخالق السامرائي الذي استقبله محمود فنر وزير قدماء المجاهدين وعبد الكريم كراسنة سفير العراق في الجزائر حيث عقدوا مؤتمرهم مع قائد احمد مسؤول جهاز حزب جبهة التحرير الجزائرية، وأمضى الوفد العراقي ثلاثة أيام وأصدروا بياناً انتقدوا فيه الموقف الأردني من القضية الفلسطينية(٤٩).

وفي تشرين الثاني من العام نفسه، أوفد الرئيس العراقي مرة أخرى إلى الجزائر مرتضى سعيد عبد الباقي وزير الخارجية العراقي إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين(٥٠)، وبالمقابل زار العراق مبعوث الرئيس الجزائري وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر للتشاور وتبادل وجهات النظر حول القضايا العربية وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين(٥١).

٢. الموقف العراقي والجزائري من حرب تشرين ١٩٧٣:

كان موقف الدولتين العراق والجزائر واضحاً في دعم ومساندة حرب تشرين ١٩٧٣، عندما بدأت شرارتها في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، بين القوات المصرية والسورية من جهة و(اسرائيل) من جهة أخرى(٥١). وفي اليوم التالي من الحرب، اتخذت الحكومة العراقية قراراً بشأن المعركة أهمها تأميم حصة أمريكا من شركة نفط البصرة وإرسال قوات جوية وبرية الى سوريا على الفور للاشتراك في المعركة(٥٢) وأن مشاركته الفعلية جاءت في يوم الثاني عشر من تشرين الأول بجانب الجيش السوري لغاية الرابع والعشرين من تشرين الأول أي لحين موافقة سوريا على وقف اطلاق النار(٥٣). وفيما يخص مصر فقد أرسل العراق في اليوم الأول بعض اسراب الطائرات المقاتلة(٥٤).

أما الحكومة الجزائرية كان لها دوراً واضحاً حينما أعلنت منذ اليوم الأول مساندتها مصر وسوريا وتمت التعزيزات بإرسال وحدات من السلاح الجوي الى مصر للمشاركة في القتال، ولم تكتف بذلك بل غادر الرئيس الجزائري هواري بومدين الى الاتحاد السوفيتي (السابق) في الثاني والعشرين من تشرين ودفع مبلغاً قدره (٢٠٠ مليون دولار) لعقد صفقة سلاح وارسالها إلى مصر وسوريا(٥٥).

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣، واثناء الحرب تم اتصال هاتفي من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين الى الرئيس العراقي احمد حسن البكر يهنئه فيها على عودة العلاقات

العراقية – الايرانية وثمن بومدين القرار العراقي وأكد بقوله: "ان هذا القرار يتخذ ابعاداً هامة في هذه الظروف"[٥٦].

بعد انتهاء حرب تشرين ١٩٧٣، قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بجولة شملت كل من بغداد والقاهرة ودمشق والكويت وجدة دعا فيها لعقد مؤتمر عربي وذلك بقصد التداول في الموقف العربي في ضوء التطورات الأخيرة على صعيد النزاع العربي – الصهيوني، وبدأ المؤتمر القمة في الجزائر في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٣. باشتراك الدول ما عدا العراق وليبيا، حيث عبرت هاتان الدولتان عن خشيتهما من أن المؤتمر لن يحقق نتائج ايجابية[٥٧].

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥:

أن موقف الجزائر كانت واضحة في توطيد وتسوية الخلافات الدبلوماسية بين العراق وايران. وعند انعقاد مؤتمر المصدرين للنفط (الأوبك) في الجزائر في آذار ١٩٧٥، وعند وصول الوفد العراقي في ٣ آذار الى الجزائر برئاسة صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقي لحضور المؤتمر، وفي اليوم نفسه وصل الوفد الإيراني برئاسة شاه ايران محمد رضا بهلوي[٥٨]. وبعد عدة لقاءات أجراها الرئيس الجزائري هواري بومدين مع الوفدين العراقي والإيراني. وفي ختام المؤتمر في السادس من آذار أثنى الرئيس الجزائري على الوفدين في كلمة القاها أثناء اختتام المؤتمر وأعلن: "أن العراق وإيران توصلا إلى اتفاق بشأن حل المشاكل القائمة بين البلدين وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما"[٥٩].

الخلاف الجزائري – المغربي وموقف العراق منها

اتسمت العلاقات بين الجزائر والمغرب بالتأرجح بين التوتر والودية، وفي عام ١٩٦٦م شهدت العلاقات نوعاً من التأزم على اثر قرار الحكومة الجزائرية بتأميم ثروتها المنجمية ومن بينها منجم (غارجيبلات) في منطقة تندرف الغنية بالحديد على الحدود المغربية، اذ كانت تعدها المغرب تابعة لها[٦٠].

الا أن مسار العلاقات فيما بينهم اتخذ منحى جديداً بعد عقد اتفاقية مدريد في الرابع من تشرين الثاني ١٩٧٥ بين المغرب وموريتانيا واسبانيا، تنازلت بموجبها الأخيرة عن الصحراء وسلمتها الى المغرب وموريتانيا دون اشراك الجزائر في تلك الاتفاقية، لذلك تفجر الصراع بين الجزائر والمغرب، وخاصة بعد دعم الجزائر لجبهة البوليساريو وتبنيها لمطالبها باستقلال الصحراء ومساندة مبدأ تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة[٦٢].

أما الموقف العراقي من الخلاف الجزائري والمغربي، فقد اتخذ موقفاً محايداً لحل القضية وتمثل من خلال البيان المشترك الصادر عن محادثات الوفدين العراقي والجزائري الصار في

التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٩[٦٣]. فضلاً عن ذلك دعا العراق كلاً من المغرب والجزائر الى حل المشكلة سياسياً لا عسكرياً[٦٤].

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) وموقف البلدين منها

في العاشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، تلقى الرئيس المصري محمد أنور السادات دعوة رسمية من قبل إسرائيل لزيارة القدس[٦٥] وعلى أثر الدعوة وصل السادات إلى دولة الكيان الصهيوني في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، وبعد عدة لقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين القى خطاباً في الكنيس (الإسرائيلي)[٦٦].

تركت خطوة السادات ردود افعال عربية ودولية، ففي العراق والجزائر كان دورهم واضحاً ومستنكراً لتلك الزيارة فدعت الحكومة العراقية الى عقد اجتماع في بغداد واعدت مشروع ميثاق لجبهة اطلق عليها تسمية (جبهة الصمود والتحدي) وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٧، موعداً لقمة الرفض العربي لسياسة الرئيس السادات[٦٧]. وعلى اثر ذلك أوفد الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي احمد طالب الابراهيمي الى بغداد، وكان في استقباله حامد علوان وزير الدولة للشؤون الخارجية، استهدفت تلك الزيارة آخر تطورات الوضع العربي بعد زيارة السادات للكيان الصهيوني[٦٨].

وفي الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧٧، أوفد الرئيس العراقي احمد حسن البكر نعيم حداد إلى الجزائر لدعوته لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد[٦٩].

وفي غضون ذلك زار الرئيس الجزائري هواري بومدين بغداد وخلال إقامته فيها طلب تأجيل عقد القمة، وأصر الرئيس الجزائري على وجوب حل الخلاف العراقي السوري[٧٠]، وأعلن عن استعداده لعقد القمة في الجزائر، وحول هذه الزيارة صرح طه ياسين رمضان وزير الإسكان والتعمير بقوله: "إن الرئيس الجزائري طرح ضرورة تصفية الأجواء بين العراق وسوريا وحل المشاكل الثنائية بينهما"[٧١].

وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٨، عقد المؤتمر في الجزائر، الا أن العراق رفض حضور القمة العربية مدعياً "أن هذا المؤتمر لن يخرج بصيغة تحقق تصوره لقيام الجبهة العربية التقدمية وتوفير شروط بقائها"[٧٢].

الا أن التقارب العراقي والسوري، الذي سعى اليه الرئيس الجزائري هواري بومدين، جاء في اليوم السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٨، عندما وقعت الدولتان على ميثاق العمل القومي المشترك[٧٣]، وجاء هذا التقارب رداً على زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات الى الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في السابع عشر من أيلول ١٩٧٨، بينه وبين رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن وبحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[٧٤].

وانسجاماً مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وسوريا وتوقيعهم على الميثاق صرح الرئيس الجزائري هواري بومدين : "لقد جاء الإعلان عن الميثاق معبراً أصدق التعبير عن أمال جماهيرنا الشعبية وتطلعاتها وهو خطوة هامة لإنجاح مؤتمر القمة العربي في بغداد"[٧٥]. بعدها صرح الرئيس العراقي احمد حسن البكر معقباً على كلام الرئيس الجزائري بقوله: "نحن نجدد لكم فرحتنا ونؤكد لكم في الوقت نفسه تأييدنا التام ومساندتنا لانجازكم العظيم"[٧٦].

وأخيراً استضاف العراق مؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد في (الثاني–الخامس) تشرين الثاني ١٩٧٨، وساهمت فيه كل الدول العربية ما عدا مصر. وأوفد الرئيس الجزائري هواري بومدين وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة ممثلاً عنه[٧٧] وفي ختام القمة جاءت مقرراته بإدانة الحكومة المصرية وخاصة الرئيس المصري محمد أنور السادات لإبرامه اتفاقية كامب–ديفيد مع الكيان الصهيوني[٧٨]. كما تضمنت أحدى نقاط البيان دعوة العراق الى أنشاء صندوق قومي لمساعدة مصر وأعادتها إلى حضيرة العمل العربي، وبدعم الدول العربية المجابهة للكيان للصهيوني وسكان الأرض المحتلة، واقترح المؤتمرون أن تكون مخصصات هذا الصندوق لا تقل عن (تسعة) مليارات من الدولارات سنوياً قابلة للزيادة ولمدة عشر سنوات[٧٩].

ومن خلال بحثنا نجد بأن العلاقات بين البلدين العراق والجزائر سارت بصورة جيدة وخاصة موقفهما ومساندتهما البعض امام القضايا المحلية التي تخص البلدين منها الوقوف ضد الشركات النفطية الاجنبية أو القضايا العربية والتي دعوا فيها في كل اللقاءات والزيارات بينهما الى التمسك بحقوق الشعب العربي وخاصة القضية الفلسطينية.

مصادر البحث وهوامشه

١. سعد توفيق عبد الله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد، التحولات الداخلية والخارجية واثرها في العلاقات الدولية، آيلة، عمان، ٢٠١١، ص١٧.

٢. حول المعاهدة ينظر، محمد علي داهش، في الحركات والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب والعرب، ٢٠٠٤، ص ص٣١-٣٣.

٣. زعيم وطني جزائري وابرز قادة الثورة الجزائرية، وأول رئيس لجمهورية الجزائر، ولد في مدينة وهران ١٩١٩، وانتخب عام ١٩٤٩ عضو المجلس البلدي في مدينته، ناضل ضد الاحتلال الفرنسي واعتقل عام ١٩٥٦ وافرج عنه عام ١٩٦٢. ينظر مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العربي المعاصر والحديث، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٤، ص٢٢٥.

٤. هو محمد بن ابراهيم بو خروبه بن محمد خفاجه الذي عرف فيما بعد بهواري بومدين ولد عام ١٩٣٢، في مدينة قالميه، بعدها دخل المدرسة القرآنية وعند بلوغه السادسة من عمره دخل المدرسة الفرنسية المابير، وفي الرابع عشر من عمره أنضم الى الحزب الشعب الجزائري، وفي عام ١٩٥١، توجه الى مصر والتحق بالجامع الازهر وأكمل تعليمه فيها واثناء اقامته في مصر التحق بالجامع الازهر وأكمل تعليمه فيها واثناء اقامته في مصر أنضم الى المكتب المغربي الذي يقوم بتنظيم طلبة المغرب العربي، ضد الاحتلال الفرنسي ممن كانوا يدرسون في الخارج

ينظر، عرب تايمز، الجزائر في عهد بومدين على الموقع www.Arabtims.com

كفاح عباس رمضان صالح الحمداني، الجزائر في عهد هواري بومدين ١٩٦٥ – ١٩٧٨، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٥٢؛ ينظر نص البيان لاستلام الرئيس الجزائري هواري بومدين السلطة، مجلة الجزائر(الجزائر)، العدد ٥٦، ١٥ حزيران ١٩٧٤.

٥. حنا بطاطو، العراق والشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ص٣٩٠-٣٩١.

٦. جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ١٩٢، ٢٤ تموز ١٩٦٨.

٧. حول تصريح وزير الخارجية العراقي ينظر المصدر نفسه، العددان (٢٠٨و٢٠٩) في (٩،١خ) آب، ١٩٦٨؛ أما قضية هروب الطيار العراقي (منير روفا) بطائرته (ميغ ٢١) إلى إسرائيل في تشرين الثاني ١٩٦٦. ينظر طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، مصر، ٢٠١٠، ص٤٨٠.

٨. جريدة الجمهورية، العدد ٢٢٩، ٢ أيلول، ١٩٦٨.

٩. المصدر نفسه، العدد ٢٧١ ، ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨.

١٠. المصدر نفسه، العددان (٢٨١، ٢٨٤) في ١-٥ تشرين الثاني ١٩٦٨.

١١. المصدر نفسه، العدد ٣٠٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٨.

١٢. الحمداني، المصدر السابق، ص٩٨؛ نصر نصر السيد، الموارد الاقتصادية ، القاهرة، ١٩٧١، ص ص٢٨٩-٢٩٠.

١٣. اسماعيل العربي، حاضر الدول الإسلامية في القارة الافريقية ، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص٢٤٢.

١٤. بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١١٤؛ مجلة عالم النفط (بغداد)، العددان (٧٢٦و٧٢٧) في (٢٨ ايلول –٥ تشرين الأول) ١٩٦٨.

١٥. بوطالب، التجزئة في ميدان المحروقات، مجلة الدراسات الإعلامية، دمشق، العدد ٢١، ١٩٨٠؛ مجلة الجزائر، العدد ٢٥ شباط، ١٩٧٣.

١٦. مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، شهريات العدد، العدد ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٠، ص٢٠٩؛ حول التأميم ينظر عبد القادر جغلوب، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل احمد خليل، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ١٩٨١، ص ص١٨١–١٨٢.

١٧. ناصر محمد الصايغ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٨٠؛ مجلة عالم النفط، العدد ١٣، تشرين الثاني، ١٩٦٨.

١٨. جريدة التآخي (بغداد)، العدد ٧٠٩ في ١٤ نيسان ١٩٧١.

١٩. مجلة السياسة الدولية (شهريات العدد) العدد ١٨، ١٩٦٨.

٢٠. جريدة التآخي، العدد ٤٤٤، ٢٤ مايس ١٩٧٠.

٢١. حضر مع الوفد الجزائري كل من (توفيق المدني وعبد الكريم غريب ومحمد إبراهيم الميلي وخالد دامرجي ومحمد قادري وقدوري الهاشمي، ومحمد الشريف خروبي ومحمد المقصودي)ينظر البيان في المصدر نفسه، العدد ٤٥٥ في ٦ حزيران ١٩٧٠.

٢٢. جريدة الثورة، العدد ٧٣٤، ١٨ كانون الثاني ١٩٧١.

٢٣. المصدر نفسه.

٢٤. جريدة التآخي، العدد ٦٤٧ن ٢٤ كانون الثاني ١٩٧١؛ مجلة السياسة الدولية (شهريات العدد)، العدد ٢٤ ابريل ١٩٧١.

٢٥. جريدة المجاهد (الجزائر)، العدد ٤٤٤، ٢٣ شباط ١٩٦٩.

٢٦. من ضمن الاتفاقية أن يصدر العراق (الكبريت الخام والسمنت والزيوت النباتية والتجهيزات الكهربائية والبطاريات الجافة) ويستورد من الجزائر (الحديد الصلب والأسمدة الفوسفاتية والمعلبات والمياه المعدنية) للمزيد ينظر جريدة الثورة، العدد ٨٢٥، ١١ أيار ١٩٧١.

٢٧. ينظر نص القانون العراقي رقم (٦٩) لعام ١٩٧٢، مجلة عالم النفط (بغداد)، العددان (٤٢–٤٣) في (٣–١٠ حزيران) ١٩٧٢.

٢٨. جريدة الثورة، العدد ١١٥٢، ٢٩ مايس ١٩٧٢.

٢٩. المصدر نفسه، العددان (١١٨٢–١١٨٦) في (٢–٦) تموز ١٩٧٢.

٣٠. حول موقفهما من القضية الفلسطينية ينظر وداد جابر غازي، موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي – الصهيوني حتى عام ١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣، ص٨٠.

٣١. بلغ عدد المنظمات الفدائية الموجودة في الأردن بين عامي ١٩٦٧–١٩٧٠ ثلاث عشر منظمة تختلف كل واحدة منهما عن الأخرى بالأهداف والتبعية والتدريب والتسليح، وقد بلغ مجموع هذه المنظمات حوالي (٦٠) ألف مقاتل مسلح. ينظر احمد التل ، لماذا تراجع العرب، عمان، ٢٠٠٠، ص ص٢٥٩–٢٦٤.

٣٢. خالد محمد حسين، سوريا المعاصرة، ١٩٦٣-١٩٩٣، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٦، ص٨٠.

٣٣. كانت هناك سبع اتفاقيات بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية للمزيد ينظر: التل، المصدر السابق، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

٣٤. يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١، ص ص١٥٨-١٥٩.

٣٥. سليمان المدني، هؤلاء حكموا سوريا ١٩١٨ -١٩٧٠، ط٣١، دار الأنوار، دمشق، ص١٧٣.

٣٦. باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، ط٣، بيروت، ١٩٩٩، ص ص٢٥٦-٢٥٨.

٣٧. ينظر نص الاتفاق في جريدة الجمهورية، العدد ٧٨٤ في ١١ حزيران ١٩٧٠؛ جريدة الانوار (بيروت)، العددان (٣٤٥١و٣٤٥٢) في ١١و١٢ حزيران ١٩٧٠.

٣٨. عثمان فتحي صالح حمدي، العلاقات العراقية – الاردنية (١٩٦٨-١٩٩١) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٦٧.

٣٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٠، منشورات الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٤، ص٢١١.

٤٠. هيكل، المصدر السابق، ص٤٢٥؛حمدي، المصدر السابق، ص ص٦٧-٦٨.

٤١. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد ١١، بيروت، ١٩٧١، ص٥١٤.

٤٢. هيكل، المصدر السابق، ص٤٢٦.

٤٣. جاء مشروع روجرز الأول والثاني في أعقاب محادثات غوتار يانغ مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية بين الأقطار العربية (مصر والأردن) و (إسرائيل) طبقاً لقرار (٢٤٢) والذي التزم فيه الرئيس الأمريكي نيكسون بتقديم الدعم لإسرائيل مقابل التوقيع على اتفاقية (السلام) ومن بنوده الأخرى هو تعهد الحكومة الأردنية والمصرية بعدم تقديم الدعم لحركة المقاومة الفلسطينية. ينظر: عمر الخطيب، مصر والحرب مع إسرائيل ١٩٥٢-١٩٧٣، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ص١٦١-١٧٥؛ حسين، المصدر السابق، ص٧٩.

٤٤. في مؤتمر طرابلس الأول الذي عقد في ليبيا في حزيران ١٩٧٠، حضرت كل من مصر والسودان والجزائر وسورية والاردن والعراق، اقترح المؤتمرون أن يعقد لقاء ثاني في طرابلس خلال شهر آب من العام نفسه، الا أن العراق لم يشارك في مؤتمر طرابلس الثاني بسبب رفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر اقتراح القرار العراقي بتحويل القتال مع اسرائيل من قتال اقليمي إلى قتال عربي. ينظر هيكل، المصدر السابق، ص ص٤٥٤-٤٥٥ في جريدة الثورة، العدد ٧٨٩ ، ٣٠ آذار ١٩٧١.

٤٥. جريدة المجاهد ، العدد ٥٢١ في ١٦ آب ١٩٧٠

٤٦. يقدر عدد القوات العراقية المرابطة في الأردن حوالي (عشرة ألاف جندي) دخلت الأردن أبان حرب حزيران ١٩٦٧. ينظر عمر الخطيب، مصر والحرب مع إسرائيل ١٩٥٢-١٩٧٣، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص ص١٠٢-١٠٣؛ مركز الأبحاث الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، بيروت، ١٩٧٣، ص٨٢.

٤٧. حمدي، المصدر السابق، ص٨٩.

٤٨. جريدة الثورة، العددان (٨٧٥و٨٧٦) في (٩-١١) تموز ١٩٧١.

٤٩. المصدر نفسه، الأعداد (٩٠٣-٩٠٥-٩٠٦) في (١٠-١٢-١٣) آب ١٩٧١.

٥٠. مجلة الجزائر، العدد ٢٠، ٢٧ كانون الأول ١٩٧٢.
٥١.جريدة الجمهورية، العدد ١٨٣٢، ٩ تشرين الأول ١٩٧٣.
٥٢.مجلة قضايا عربية(بغداد)، العددان (٧-٨) تشرين الثاني ١٩٧٥؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الإحداث السياسية والعسكرية لحرب تشرين الثاني ١٩٧٣، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص١٤٠.
٥٣.قدم الجيش العراقي العديد من التضحيات وخسائر كبيرة في المعدات فضلاً عن خسارته (٢٥%) من قواته الجوية (طائرات مقاتلة) وقدر عدد الشهداء بـ(٨٣٥) شهيد و (٢٧١) جريح، اضافة إلى (١٥) الف طن كيروسين طيران و(١٠٠) الف طن من النفط الخام يومياً الى سوريا و (٣٠٠) طن منه كوقود يومياً قدمها العراق إلى سوريا. ينظر كرم سالم أيوب فتحي الحموشي، العلاقات العراقية – السورية (١٩٦٨-١٩٨٨) دراسة تاريخية سياسية واقتصادية، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص١٣٠.
٥٤.حميدي، المصدر السابق، ص ص١٠٥-١٠٦.
٥٥.اسعد عبد الرحمن وآخرون، الحرب العربية – الاسرائيلة الرابعة وقائع وتفاعلات مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٥٩. وفيما يخص موقف الجزائر ينظر مجلة السياسة الدولية (شهريات العدد)، العدد ٣٥، نيسان ١٩٧٤.
٥٦.اسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران هو سيطرة ايران على الجزر الثلاث (طنب الصغرى، طنب الكبرى، ابو موسى) في الثلاثين من تشرين الثاني، ١٩٧١، وعلى اثر ذلك رفعت اربع دول عربية هي (العراق والجزائر وليبيا واليمن) في الثالث من كانون الأول من العام نفسه طلباً عاجلاً الى مجلس الأمن الدولي للنظر في القضية، إلا أن أهمل من قبل المجلس. ينظر ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ص٥٤-٥٥؛ جريدة الثورة، العددان (١٠٠١-١٠٠٢) في (٣-٥) كانون الأول ١٩٧١.
٥٧.خالدة إبراهيم خليل، مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٨، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ص١٠٨-١٠٩.
٥٨.مجلة الجزائر، العدد ٧٤، آذار ١٩٧٥؛ مجلة السياسة الدولية ،شهريات العدد) العدد ٤٠، نيسان ١٩٧٥، ص٢٢١.
٥٩. مجلة السياسة الدولية (شهريات العدد)، العدد ٤١، مايس ١٩٧٥، ص٢٣٧.
٦٠.عباس، المصدر السابق، ص١٧٢.
٦١.حميد فرحان الراوي، قضية الصحراء الغربية في المنظمات الدولية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ص٣٥-٣٦.
٦٢.محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، سلسلة شؤون إقليمية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١١١.
٦٣.مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩، ط٣،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٩٦.
٦٤.طه عبد الرزاق طه الدباغ الأيوبي، مشكلة الصحراء الغربية ١٩٧٥-١٩٩٨ (دراسة تاريخية)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٢٠٦.

٦٥. مجلة السياسة الدولية (شهريات العدد)، العدد ٥١ كانون الثاني ١٩٧٨ ، ص ص٢٥٢-٢٥٣؛ حمزة عبد الرحمن الشوابكة، قادة وزعماء الدول العربية الشقيقة، رحلة وثائقية في ربوع الوطن العربي، الأردن، ٢٠٠٢، ص ص٢٢٦-٢٢٧.

٦٦. للمزيد حول الزيارة ينظر، عمر فيصل محمد الغنام، العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ص١٢٨-١٨٦.

٦٧. خليل ، المصدر السابق، ص١٧٠.

٦٨. جريدة الثورة، العدد ٢٨٦٢ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧.

٦٩. المصدر نفسه، العدد ٢٨٦٥ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٧.

٧٠. خليل، المصدر السابق، ص١٧١. جاء الخلاف العراقي والسوري بسبب الموافقة السورية على قرار مجلس الأمن المرقم (٣٣٨) الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٣، وأخذت الخلافات تزداد بسبب الموقف العراقي الرافض لقرار (٣٣٨) والذي بدأ الجانب السوري بتطبيقه. الحموشي، المصدر السابق، ص١٣١.

٧١. مجلة ألف باء، العدد ٤٩٠، ٨ شباط ١٩٧٨٠.

٧٢. المصدر نفسه

٧٣. يوسف خوري المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دراسة توثيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢١، بيروت، ١٩٩٠، ص ص٤٧٩-٤٨٠.

٧٤. ينظر نصوص اتفاقية كامب – ديفيد، خليل، المصدر السابق، ص ص٢١٨-٢٢٣.

٧٥. مجلة ألف باء، ٥٣١، تشرين الثاني ١٩٧٨.

٧٦. المصدر نفسه.

٧٧. ينظر نص التصريح لوزير خارجية الجزائر حول القمة في جريدة الثورة، العدد ٣١٥٣، في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨.

٧٨. المبروك محمد الغنودي، مستقبل العمل العربي الوحدوي، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات والقومية الاشتراكية، ١٩٨٠، ص١٧٨؛ ينظر نص البيان الختامي في جريدة الثورة، العدد ٣١٥٧، ٦ تشرين الثاني ١٩٧٨.

٧٩. شارك العراق بمبلغ قدره (مليار دولار) وشاركت الجزائر بمبلغ قدره (نصف مليار دولار) كما شاركت كل من السعودية (ثلاث مليارات دولار) وليبيا بمبلغ قدره (مليار ونصف المليار) والكويت (مليار ونصف دولار) وقطر بمبلغ قدره (نصف مليار دولار) ينظر الغنودي، المصدر نفسه، ص١٨٥.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.